

أسئلة وأجوبة

إقليم كردستان - العراق
قطاع النفط والغاز



المجلس الإقليمي
لشؤون
النفط والغاز

Questions & Answers

Kurdistan Region – Iraq
Oil & Gas Sector



THE REGIONAL
COUNCIL FOR
OIL & GAS AFFAIRS



Questions & Answers

Kurdistan Region – Iraq
Oil & Gas Sector



أسئلة وأجوبة

إقليم كردستان - العراق
قطاع النفط والغاز





١. ما هو المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز (RCOGA)؟

تم إنشاء المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز على أساس «قانون النفط والغاز في إقليم كردستان -العراق» (القانون رقم ٢٢ - ٢٠٠٧)، وقد أنيطت به الصلاحيات الآتية:

- وضع المبادئ العامة للسياسة النفطية وخطط التنقيب وتطوير الحقول وتعديلاتها في الإقليم.
- الموافقة على العقود الخاصة بالعمليات النفطية.
- تحديد مستوى الإنتاج بما ينسجم مع الفقرة ثانياً من المادة (١١٢) من الدستور الاتحادي.

يتكون المجلس الإقليمي من:

- رئيس مجلس الوزراء، رئيساً للمجلس
- نائب رئيس مجلس الوزراء، نائباً لرئيس المجلس
- وزير الثروات الطبيعية، عضواً في المجلس
- وزير المالية والاقتصاد، عضواً في المجلس
- وزير التخطيط، عضواً في المجلس

في الواقع، بالنظر إلى أهمية قطاع النفط في اقتصاد كردستان، فإن المجلس الإقليمي يُعتبر أعلى سلطة في مجال تنظيم القطاع ويتولى الإشراف الاستراتيجي على أعمال وزارة الثروات الطبيعية، ويساعد في وضع نظام ضوابط وتوازنات، يكفل تشجيع الشفافية والمساءلة.

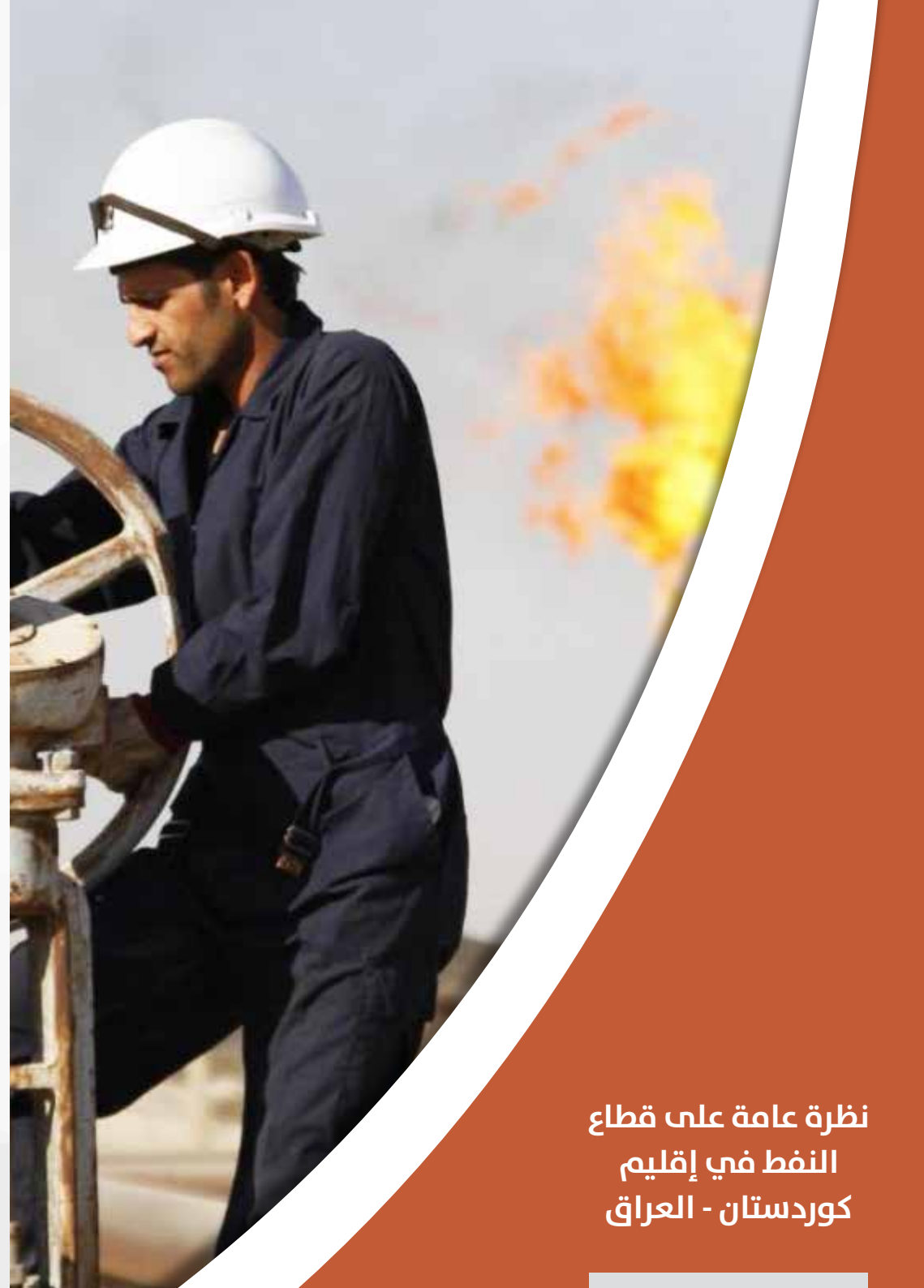
وهذا يعني عملياً أن جميع القرارات الرئيسية المتعلقة بهذا القطاع يجب أن يراجعها ويوافق عليها المجلس الإقليمي قبل أن تصبح نافذة، لضمان قدر أكبر من الرقابة، ولجعل آلية اتخاذ القرارات جماعية وخاضعة للتدقيق.

٢. ما هي أوجه الاختلاف بين مسؤوليات المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز (RCOGA) ومسؤوليات وزارة الثروات الطبيعية؟

ينص القانون بوضوح على أدوار ومسؤوليات كل من المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز ووزارة الثروات الطبيعية. ففي حين يتولى المجلس وضع المبادئ العامة للسياسة النفطية والموافقة على العقود، بحسب المادة رقم (٥) من القانون، فإن الوزارة مسؤولة عن تنمية الموارد الطبيعية في الإقليم، حسب القسم الرابع من المواد رقم (٦-٩) من قانون النفط والغاز رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ الذي دخل حيز التنفيذ في ٩ أغسطس ٢٠٠٧.

الوزارة هي التي توقع على اتفاقيات تشارك الإنتاج مع الشركات الراغبة في الاستثمار للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية والمعدنية في الإقليم. كما تقوم الوزارة أيضاً بمنح تراخيص البنية التحتية للنقل والتخزين وعمليات إنتاج المواد الهيدروكربونية والمعادن وكذلك عمليات التكسير والبتروكيماويات وعمليات البيع بالتجزئة، رهناً بالتصديق عليها من قبل المجلس الإقليمي.

بمعنى آخر، إن دور المجلس يتمثل في توفير الرقابة ووضع السياسات العامة للقطاع والموافقة على العقود الرئيسية في حين أن دور الوزارة هو تنفيذ السياسات المقررة وضمان التطبيق السليم لها وتعزيز القطاع وتطويره، وتوقيع جميع العقود ومنح التراخيص.



نظرة عامة على قطاع
النفط في إقليم
كوردستان - العراق

٣. على اي اساس قانوني قررت حكومة إقليم كردستان تصدير وبيع نفط اقليم كردستان عن طريق انبوب نفط اقليم كردستان؟

بعد قطع حصة اقليم كردستان من الميزانية الاتحادية بقرار من الحكومة الفيدرالية في شهر شباط ٢٠١٤، قررت حكومة اقليم كردستان بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ تصدير وبيع النفط من الاقليم مباشرة لتأمين رواتب منتسبي و موظفي الاقليم و تقديم الخدمات العامة وتادية واجباتها تجاه مواطني الاقليم، وذلك على ضوء الفقرة (الثانية) من المادة (السادسة) من قانون برلمان كردستان رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ الخاص بتحديد وإستحصال المستحقات المالية من الإيرادات الاتحادية لإقليم كردستان-العراق، حيث جاء فيه: (على حكومة الإقليم اتخاذ ما تراه مناسباً من الإجراءات بموجب احكام هذا القانون لاستحصال حقوقه المالية بما فيها انتاج وتصدير وبيع النفط الخام والغاز لتغطية كل المستحقات التي تمتنع الحكومة الاتحادية عن اداءها، سواء كان قبل نفاذ هذا القانون او بعده واعلام البرلمان بذلك).

٤. ما عددُ براميل النفط التي تبيعها حكومة إقليم كردستان كل شهر؟

تفاوت عدد براميل النفط التي تبيعها حكومة إقليم كردستان كل فترة، ويتوقف ذلك على عدد من العناصر، بدءاً من الكميات المنتجة، وتلك المخزّنة، وحجم الطلب على الاستهلاك المحلي، إلى مستويات الاستخدام التشغيلي في الحقول، والكميات المهذّرة خلال عمليات التكوير وإعادة المعالجة، إضافة إلى المقايضات وعقود البيع الموقعة.

في ضوء ذلك، تُظهر مراجعة شاملة أجرتها شركة التدقيق الدولية ديلويت، كمّيّة براميل النفط التي تم تصديرها في الفترة التي يتناولها تقريرها الأول، وهي ستة أشهر، سواء تلك التي تم تصديرها من خلال خط الأنابيب أو تلك التي نُقلت بواسطة الشاحنات والصهاريج. الرجاء مراجعة الجدول الرقم ١ في تقرير ديلويت، حيث إن متوسطات عدد البراميل التي تم تصديرها أو استهلاكها يمكن استخلاصها عن طريق قسمة أعداد البراميل المذكورة في التقرير بعدد الأيام خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥. هل إن النفط المُستخرَج يُصدَّر فقط، أم إن قسماً منه يُستهلك داخلياً أيضاً؟

يُصدَّر النفط المُستخرَج في كردستان وأيضاً يتم استخدامه للاستهلاك الداخلي. ويشمل هذا الأخير «الاستخدام المحلي» (الكيروسين / الغاز البترولي المسال)، «الاستخدام الصناعي» (زيت الوقود / النافثا)؛ ومحطات توليد الكهرباء (ديزل).

وبعبارة أخرى، فإن جزءاً من النفط المُنتَج في كردستان يُستخدَم لتوفير الطاقة للمنازل والشركات والمصانع والسيارات، وكذلك لإنتاج الكهرباء، في حين أن جزءاً كبيراً منه يباع دولياً كوسيلة لتوليد الإيرادات التي يحتاج إليها إقليم كردستان خاصة في دفع رواتب الموظفين بعد قيام الحكومة المركزية بقطع حصة إقليم كردستان من الموازنة منذ شهر شباط ٢٠١٤.

٦. كيف يتم تصدير النفط من إقليم كردستان؟

يتم تصدير نفط إقليم كردستان عبر وسيلتين مختلفتين:

- خط الأنابيب الممتد من الإقليم وإلى تركيا
- الصهاريج التي تحمل النفط عن طريق البر إلى تركيا

عند وصول النفط إلى تركيا، يبيعه المشترون بدورهم إلى مختلف الزبائن من جميع أنحاء العالم حيث يتم شحنه بحراً.

٧. ما هي «المقايضات» (Swaps)؟

المقايضات هي شكل من أشكال التجارة يُستخدَم فيه جزء من حصة الحكومة من النفط لمبادلتِه بمنتجات أخرى يحتاج إليها الإقليم، أو لتمويل شراء هذه المنتجات.

على سبيل المثال، للحصول على ما يكفي من وقود الديزل لتغذية محطات توليد الكهرباء في الاقليم، تقوم الحكومة أحياناً بمقايضة النفط الخام مع التجار المحليين في مقابل تزويدهم معامل الكهرباء بوقود الديزل أو توفير منتجات أخرى.

وتتمثل ميزة المقايضة في أنها تتيح للحكومة التوفير في السيولة، مما يمكنها من دفع الرواتب وتغطية النفقات الأخرى، سواء أكانت تتعلق بالرعاية الصحية أو التعليم أو الكهرباء أو بعدد من الأولويات الأخرى.

٨. ما هي «عقود مشاركة الإنتاج» (PSCs) وكيف تعمل؟

تبعاً للقسم العاشر لقانون النفط والغاز لإقليم كردستان - العراق (القانون الرقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧) الذي شرّعه المجلس الوطني لكوردستان - العراق، تتبع حكومة إقليم كردستان نموذج عقود مشاركة الإنتاج في عمليات التنقيب وتطوير قطاع النفط والغاز في الإقليم، علماً أن القانون، في مادته السابعة والثلاثين، نصّ صراحةً على كل التفاصيل التنظيمية المتعلقة بهذه العقود. وتتقاسم الشركات التي تدخل في هذه العقود المخاطر والمنافع، إذ تتحمل تكاليف التنقيب عن النفط والغاز، ولا تسترد نفقاتها إلا في حال تم العثور على مخزون في الحقول المستكشفة وتحديداً عند القيام بإنتاج ٥٠٠٠ برميل نفط يومياً على الأقل لمدة ١٢ شهر. وبعكس ذلك، ستتحمل الشركة مسؤولية التكاليف ولا تتحمل حكومة إقليم كردستان أي مسؤولية.

عند الإنتاج التجاري للنفط والغاز، يُخصَّص عدد معين من البراميل لاسترداد التكاليف (نفط التكلفة) في حين يتم تقاسم الإنتاج المتبقي بين حكومة إقليم كردستان وشركات النفط الدولية المتعهددة (IOC). ويمكن الاطلاع على مثال توضيحي لنموذج مشاركة الإنتاج في حكومة إقليم كردستان من خلال موقع الإنترنت التابع لوزارة الثروات الطبيعية:

<http://mnr.krg.org/index.php/en/the-ministry/contracts/new-psc>



٩. كيف يتم احتساب عائدات النفط؟

تتمثل عائدات النفط في عائدات مبيعات التصدير بعد أن تُحسم منها رسوم خطوط الأنابيب ورسوم المستودع، والمدفوعات المقدمة إلى منتجي النفط وفقاً لعقود مشاركة الإنتاج، وتكاليف النقل بالصهاريج لنقل النفط الخام من حقول النفط إلى مرفق تفريغ خطوط الأنابيب، وإلى تركيا في حالة حقل شيخان النفطي. وإلى جانب مبيعات التصدير ومكافآت شركات النفط الدولية، فإن الإيرادات النفطية تنبع من المبيعات المحلية ومن بيع المنتجات المكررة.

١٠. لماذا يباع نفط إقليم كردستان بسعر أقل من السعر المحدد عالمياً لبرميل نفط «برنت الخام»؟

يتوقف سعر النفط على عناصر مختلفة لا تشمل فقط معادلة «العرض والطلب» وغيرها من التطورات الجيوسياسية الأخرى، بل تشمل أيضاً جودة النفط.

وفي الواقع، فإن نوعية النفط المنتج تختلف اختلافاً كبيراً من بلد / منطقة إلى أخرى، حيث أن أهم سمات النوعية هما الكثافة ومحتوى الكبريت. وتتراوح الكثافة من الخفيف إلى الثقيل، في حين يتميز محتوى الكبريت بكونه طويلاً أو حمضياً. وعادة ما يكون سعر المنتجات النفطية الخفيفة (ذات محتوى الكبريت المنخفض) أعلى من سعر المنتجات النفطية الثقيلة التي تحتوي كمية أكبر من الشوائب الحمضية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن معالجتها وتنقيتها أسهل.

وفي حالة إقليم كردستان، فإن جزءاً كبيراً من نفطها ثقيل وحمضي، مما يفسر جزئياً سبب بيعها بسعر مخفض. كما أن التنافس هو سبب آخر، حيث أن الخلاف مع حكومة بغداد وطرق التصدير المحدودة أوجب على حكومة إقليم كردستان جعل صادراتها النفطية أكثر تنافسية من أجل بيع إنتاجها وتحقيق الإيرادات البالغة الأهمية للإقليم.

١١. لماذا يوجد فرق بين عائدات النفط التي أعلنتها الحكومة ومجموع البراميل المصدرة مضروباً بسعر البرميل؟

يعزى الفرق بين قيمة النفط الخام المباع التي أعلنتها الحكومة والمبالغ النقدية التي تلقتها مقابل النفط، إلى وجود عناصر أخرى للتكاليف والإيرادات ينبغي احتسابها في حساب المبلغ الصافي الذي تلقتته حكومة إقليم كردستان لقاء مبيعاتها النفطية، ومنها رسوم خطوط الأنابيب ورسوم المستودع، والمدفوعات المقدمة لمنتجي النفط وفقاً لعقود مشاركة الإنتاج، فضلاً عن تكاليف النقل بالصهاريج.

(يرجى الرجوع إلى السؤال رقم ٩ لمزيد من التفاصيل حول كيفية احتساب عائدات النفط).

١٢. كيف تُنفق عائدات النفط؟

يتم إنفاق الإيرادات المحققة من النفط وفقاً للميزانية السنوية التي تعتمد عليها حكومة إقليم كردستان، بحيث تُستخدم لتلبية احتياجات المواطنين ولتحقيق أولوياتهم.

وبسبب انخفاض أسعار النفط مقروناً بالحجم الكبير للقطاع العام، استخدمت إيرادات النفط في السنوات الأخيرة كليا لدفع رواتب أكثر من ١,٢ مليون من موظفي الإدارة العامة ومقاتلي البيشمركة وقوات الأمن الداخلية وعوائل الشهداء والمؤنفلين والمتقاعدين والمستفيدين من الرعاية الاجتماعية. وتتمثل خطة الحكومة في إعادة هيكلة القطاع العام وزيادة فاعليته، وتعزيز الإيرادات غير النفطية بحيث تغطي تكلفة الرواتب، على أن يتم استخدام جزء كبير من عائدات النفط في تنويع الاقتصاد وفي تعزيز القطاعات المدرجة للدخل مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

ونظراً إلى أن الموارد النفطية محدودة وأسعار النفط متقلبة، فإن الجهود المبذولة للحد من اعتمادنا المالي على النفط هي الطريقة الوحيدة التي تتيح لنا تحقيق هدفنا الأهم المتمثل في استدامة إقليم كردستان.



١٢. كيف تعزز شركات النفط الدولية العاملة في إقليم كردستان الاقتصاد المحلي؟

إن شركات النفط الدولية العاملة في كردستان تساعد كثيراً الاقتصاد المحلي وعلى عدة مستويات، منها:

• **إنتاج النفط:** تلعب شركات النفط الدولية دوراً أساسياً في المساعدة على التنقيب عن النفط واستخراجه، بحيث أن خبرتها الواسعة ومهاراتها التكنولوجية وتجربتها العالمية وفدريتها المالية والإقتصادية الواسعة، تتيح لها إنتاج النفط بأسعار تنافسية، من دون أن تكون حكومة الإقليم مضطرة إلى إنفاق مبالغ ضخمة بشكل مباشر على الأدوات والبنية التحتية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

• **توفير فرص العمل:** تستعين شركات النفط الدولية بأكثر من ٤,٥٠٠ موظف في كردستان وفقاً لأحدث الأرقام المدققة، ٦٣٪ منهم (أو أكثر من ٢,٨٠٠) من السكان المحليين. ولا يقتصر الموظفون المحليون على العمال المهرة فحسب، بل بينهم أيضاً مسؤولون تنفيذيون ومدبرون رفيعو المستوى ومدبرون عمالآيون. وعلاوة على ذلك، ستؤدي زيادة القدرة الإنتاجية للإقليم، إلى زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة. ويتوقع المجلس التدريبي لعمليات الإنتاج زيادة القوى العاملة في مجال الإنتاج وحده بواقع ٢٠٠ وظيفة جديدة لكل ١٠٠ ألف برميل إضافي يومياً.

• **نقل المعرفة:** تلعب شركات النفط الدولية دوراً أساسياً في نقل المعرفة والخبرة إلى الجهات المحلية المعنية، والمساعدة في تطوير صناعة النفط والغاز في كردستان وتمكين الإقليم من بناء قدراته الخاصة.

• **الاستثمارات:** تستثمر شركات النفط العالمية بمبالغ كبيرة في الإقليم، سواءً في بناء وتشغيل البنية التحتية للنفط والغاز، أو في إنتاج الخدمات والمنتجات المحلية أو في السكن وتغطية نفقات آلاف الموظفين. وهذه المنظومة بدورها تفيدي كثيراً الاقتصاد المحلي، مما يساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

• **الضرائب ومساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات:** بالإضافة إلى بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تدفع شركات النفط العالمية رسوماً بنسبة ١٠٪ ومساهمات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية إلى الحكومة. وتستخدم مدفوعات ومساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى حد كبير من أجل رفاهية وتنمية المجتمعات المحلية التي يتم استخراج النفط فيها.

ويمكن الاطلاع على مثال توضيحي لمساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات على موقع الإنترنت التابع لوزارة الثروات الطبيعية:

<http://mnr.krg.org/index.php/en/the-ministry/contracts/new-psc>

١٤. هل تتم مراجعة الأرقام المتعلقة بقطاع النفط والتحقق من صحتها من قبل هيئة مستقلة وذات مصداقية؟

لسنوات، درجت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان بانتظام على جمع الأرقام المتعلقة بقطاع النفط، واحتسابها، والإعلان عنها. ومع ذلك، وتوخيًا لزيادة التحقق من صحة هذه الأرقام، كلف المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز شركتي المراجعة الدولية الرائدة ديلويت (Deloitte) و (EY) إجراء مراجعة مستقلة للجوانب الرئيسية للقطاع بحيث في القسم الأول تم تدقيق الأرقام المتعلقة بإنتاج وتصدير واستهلاك عائدات نفط إقليم كردستان، بدءاً من الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧.

وكان الهدف من انضمام شركة مثل ديلويت، التأكد من أن جميع الأرقام المنشورة يتم التحقق منها بشكل دقيق من قبل كيان مستقل وذو مصداقية، لا يشكل أي تضارب في المصالح، ويتسم بالدراية والخبرة والسمعة التي توحي الثقة لجميع الجهات المعنية، سواء أكانت محلية أو دولية.

١٥. من هي ديلويت ولماذا اختيرت لتنفيذ المراجعة؟

ديلويت توش توهاماتسو المحدودة (Deloitte Touche Tohmatsu Limited)، والمعروف باسم ديلويت، هي واحدة من «شركات المحاسبة الأربع الكبرى» وأكبر شبكة خدمات مهنية في العالم من حيث الإيرادات وعدد الإختصاصيين المنضوين إليها، إذ تجمع أكثر من ٢٤٤,٤٠٠ من العاملين في الشركات التي تقدم الخدمات في مجال التدقيق والضرائب والاستشارات المالية والاستشارات المتعلقة بالمخاطر والخدمات ذات الصلة في أكثر من ١٥٠ دولة ومنطقة. من هنا، يُنظر إلى ديلويت في جميع أنحاء العالم على أنها معيار ومرجعية في مجالها.

ولذلك فإن قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ في ٣ شباط ٢٠١٦ بتحديد شركة معتمدة دولية في مجال التدقيق والمراجعة في قطاع النفط والغاز في الإقليم والافصاح عن نتائج هذه المراجعة، ينبع من التزام الحكومة بالشفافية وريبتها في تعزيز ثقة المواطنين في القطاع، وجهودها الرامية إلى اصلاح وتحسين مواردها المالية العامة، وتطبيقاً لأحكام الفقرة السادسة من المادة ١٥ من قانون النفط والغاز رقم ٢٢ من عام ٢٠٠٧، والتي تنص على أن حساب الحقول النفطية يكون خاضعاً للتدقيق المستقل ويكون الاطلاع متاحاً للمواطنين ويمارس صندوق كردستان للعائدات النفطية مسؤوليته وفق المبادئ والمعايير الخاصة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية المعروفة بـ (EITI) وذلك اصبح المبادرة جزءاً من قانون النفط والغاز في الاقليم.

وتنص النقطة ٤,٩ من مبادرة ومعايير EITI للعام ٢٠١٦ على أنه:

- في حالة عدم وجود تلك التدقيقات بالفعل، ينبغي مراجعة المدفوعات والإيرادات من قبل هيئة تدقيق حسابات مستقلة موثوق بها، مع تطبيق معايير التدقيق الدولية.
- المطابقة بين المدفوعات والإيرادات عن طريق جهة إدارية مستقلة وموثوق بها وتطبيق معايير المراجعة الدولية، ونشر رأي تلك الجهة بخصوص تلك المطابقة، بما في ذلك أي تباين يتم اكتشافه.

كما جاء في المادة السابعة من قانون صندوق كردستان للعائدات النفطية والغازية رقم (٢) للعام ٢٠١٥ بأنه يجب الكشف عن جميع البيانات الخاصة للحسابات و نشاطات الصندوق وتدقيقها باستخدام شركات محاسبية عالمية مؤهلة ومعتمدة ومن رفع تقارير دورية تلخص تقارير شركات المحاسبة العالمية ضماناً للشفافية والافصاح عن العمليات المالية حسب المعايير المحاسبية المتبعة عالمياً.

تم اختيار شركة ديلويت لإجراء عملية المراجعة نتيجة فوزها بالمناقصة التي نُظمت وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/٠٣. وبناءً على طلب الحكومة، قدمت شركات المحاسبة والتدقيق «الأربع الكبرى» (Deloitte; PwC; EY; KPMG) عروضها التقنية والمالية، والتي تم درساها بعناية وتقييمها، وفقاً لمعايير البنك الدولي، من أجل اختيار شركة وفقاً لمعايير واضحة ومؤشرات الأداء الرئيسية.



مراجعة إنتاج النفط،
التصدير، الاستهلاك،
والإيرادات في
كوردستان

١٦. ما هي الطريقة التي انتهجتها شركة ديوليت لمراجعة البيانات النفطية لعام ٢٠١٧ لإقليم كردستان؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت لضمان إجراء عملية المراجعة بشكل مستقل؟

شملت مراجعة ديوليت للبيانات النفطية لحكومة إقليم كردستان في النصف الأول من عام ٢٠١٧ الحصول على تأكيدات مباشرة من الجهات المعنية في ما يتعلق بتصدير النفط الخام واستهلاكه وبيانات الإيرادات الواردة في الجدول ١ من التقرير. وعند الاقتضاء، استحصلت ديوليت أيضاً على مزيد من الوثائق الداعمة وعقدت اجتماعات مع مختلف الجهات المعنية للتحقق من بيانات النفط.

وقد أجرت ديوليت مقابلات مع مختلف الجهات المعنية للحصول على المعلومات الواردة في الجدول ١ والتحقق منها، بدلاً من توجيه جميع طلباتها من خلال المجلس الاقليمي أو وزارة الثروات الطبيعية. وقد ساعد ذلك على التحقق من صحة جميع البيانات بشكل مستقل.

١٧. ما هي أبرز النتائج التي خلصت إليها مراجعة ديوليت؟

ركزت مراجعة ديوليت على صادرات النفط في كردستان واستهلاكها وإيراداتها للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧ (النصف الأول من ٢٠١٧). وقد أدرجت الأرقام المستندة إلى المراجعة والتي تم التحقق من صحتها، ضمن الجدول الرقم ١ من تقرير ديوليت الذي يشمل المواضيع الآتية:

• النفط المصدر والمستهلك

- عدد براميل النفط الخام المصدرة بخطوط الأنابيب
- عدد براميل النفط الخام المصدرة بالصهاريج
- عدد براميل النفط الخام المسلمة إلى مصافي التكرير بموجب عقود التكرير
- عدد براميل النفط الخام المخصصة لمنتجي النفط
- عدد براميل النفط المخصصة للمبيعات المحلية والمقايضات

• تحليل مبيعات التصدير بواسطة خطوط الأنابيب

- عدد براميل النفط الصافي التي تحمل الشراة تكلفتها
- القيمة الإجمالية بالدولار الأميركي للنفط الخام المباع
- المتوسط المحقق لسعر البرميل (بالدولار الأميركي)

• تحليل مبيعات التصدير بواسطة الصهاريج

- عدد براميل النفط الصافي التي تحمل الشراة تكلفتها
- القيمة الإجمالية بالدولار الأميركي للنفط الخام المباع
- المتوسط المحقق لسعر البرميل (بالدولار الأميركي)

• التدفقات المالية

- التغيير في أرصدة حسابات المشترين (باستثناء المدفوعات المسبقة الجديدة)
- الفائدة والرسوم الأخرى من المشترين
- المدفوعات المقدمة إلى منتجي النفط نيابة عن حكومة إقليم كردستان
- المدفوعات المقدمة إلى أطراف ثالثة نيابة عن حكومة إقليم كردستان
- المدفوعات إلى محافظة كركوك للنفط الذي تم رفعه من كركوك (دفع البتروودولار)
- دفعات لوزارة المالية لتغطية تكاليف أمن النفط
- المدفوعات إلى شركة دانة غاز
- صافي الرصيد النقدي الذي تلقته حكومة إقليم كردستان عن مبيعات الفترة التي تشملها المراجعة
- دفعات جديدة مقدمة من المشترين مقابل المبيعات المستقبلية

وتجدر الإشارة إلى أنه في النصف الأول من عام ٢٠١٧، لم تقدم شركة ديوليت تقارير عن بيانات إنتاج النفط في إقليم كردستان، في انتظار الانتهاء من التسوية في المحاسبة لأرقام إنتاج النفط في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

١٨. لماذا تعتبر مراجعة ديوليت ذات أهمية كبيرة؟

لمراجعة ديوليت أهمية خاصة حيث ستوفر للمرة الأولى بيانات رسمية متعلقة بإنتاج النفط وتصديره واستهلاكه وإيراداته في الإقليم، تم التحقق من صحتها من قبل شركة عالمية مستقلة، مما يتيح تزويد المواطنين بشفافية بأرقام مدققة وواضحة لا يشوبها أي غموض في ما يتعلق بأكثر مصدر للإيرادات في الإقليم.

غير إن الشفافية ما هي إلا وسيلة لتحقيق الغاية المتمثلة في سعي الحكومة إلى ترسيخ ثقافة المساءلة، وتمكين المواطنين من مساءلة حكومتهم عن الطرق التي تدير بها المالية العامة، مما يساهم في إرساء عقد اجتماعي جديد يتمتع فيه المواطنون بالحقوق والواجبات.

١٩. بماذا سيستفيد مواطنو إقليم كردستان من عملية المراجعة ونتائجها؟

تفيد عملية المراجعة بشكل مباشر المواطنين في كردستان من خلال السماح لهم بأن يكونوا على علم تام بالإيرادات النفطية للحكومة، ومساعدتهم على مساءلة المسؤولين المنتخبين عن الطرق التي يتم بها صرف هذه الإيرادات أو استثمارها، تماشياً مع مبادئ الحكم الديمقراطي التي يطمح إقليم كردستان إلى التمسك بها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن عملية المراجعة أن تطمئن المواطنين الذين قد يشككون أحياناً في حكومتهم، ومبعث هذا الإطمئنان أن شركة خدمات مهنية عالمية مستقلة راجعت الأرقام وتحققت من صحتها. وتشكل هذه المراجعة أيضاً إشارة إيجابية للمستثمرين الدوليين، وعنصراً يشجعهم على الاستثمار في قطاع النفط والغاز في الإقليم، مما يساهم في توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي في الوقت عينه.

وستساعد مراجعة ديوليت أيضاً على إرساء سابقة في الإقليم تشكل معياراً يتعلق بأهمية توافر مراجعة وتدقيق صحيحين، إضافة إلى تعريف عدد كبير من موظفي الإدارة العامة بأحدث وسائل التدقيق العالمية ومراجعة الحسابات، وبناء قدراتهم في هذا المجال، مما يسمح لهم بنقل تلك المكاسب إلى الآخرين في القطاعين العام والخاص في إقليم كردستان.

٢٠. هل ستجري مراجعة مستقلة مماثلة في الفصول اللاحقة، أم أن المراجعة مجرد مبادرة لمرة واحدة؟

من المؤكد أن مراجعة ديوليت ليست مبادرة لمرة واحدة، حيث سيتم نشر الأرقام الرسمية والمستقلة المتعلقة بقطاع النفط والغاز بشكل مستمر، بدءاً من نتائج المراجعة التي أجرتها شركة ديوليت للفصل الثالث من عام ٢٠١٧، والتي سيتم نشرها ما إن يتم الإنتهاء من إنجازها، على أن تُنشر بشكل منفصل أو مع مراجعة الفصل الرابع من سنة ٢٠١٧. وكما سبق وذكر، فإن تقرير ديوليت الأول يتناول فترة ستة أشهر، غير إن المجلس الاقليمي لشؤون النفط والغاز قد يلجأ مستقبلاً إلى تقصير الفترة التي ستشملها التقارير المقبلة لتكون شهرية أو فصلية، ويتوقف ذلك على الصيغة الأكثر فاعلية.

وعلاوة على ذلك، تم تكليف ديوليت بمراجعة جميع الأرقام المتعلقة بالسنوات الماضية والتأكد من صحتها، والتي تغطي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٢٤. هل سيقوم موظفون أكراد بإجراء عمليات التدقيق والمراجعة لقطاع النفط والغاز في المستقبل، أم سنستمر في الاعتماد فقط على شركات أجنبية مثل ديلويت لمثل هذه المهام؟

حرص المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز، في اتفاقياته التعاقدية مع مدققي الحسابات الدوليين، بما في ذلك شركة ديلويت، على ضرورة إشراك فرق من ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان في العديد من مشاريع التدقيق والمراجعة القادمة، وتعزيز مهاراتهم في قطاع النفط والغاز، وإتاحة الفرصة أمامهم للإطلاع على أدوات التدقيق الحديثة وأفضل الممارسات، والتدريب عليها، وهو ما سيمكّن موظفي التدقيق الأكراد من «تسلّم الشعلة»، ومن أن يتولوا بأنفسهم في المستقبل مهام مماثلة، فيشاركوا بفاعلية أكبر في تدقيق قطاع النفط والغاز وغيره من القطاعات عبر الحكومة.

ومع ذلك، فإن الاعتماد على شركات المراجعة العالمية هو ممارسة شائعة اعتمدها معظم البلدان في جميع أنحاء العالم، ومنها أكثر البلدان نمواً التي تمتلك وظيفاً مراجعة حكومية ممتازة ومتقدمة.

إن ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان أنشئ وُحِدَت ملاحياته وإطار عمله بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨. ويُعتبر ديوان الرقابة المالية الهيئة الرئيسية لتدقيق القطاع العام ومن بين الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام الحوكمة العامة. ومن خلال ضمانها إنفاق الأموال العامة بشكل جيد، يمكن لتلك المؤسسات أن تساهم في التنمية الوطنية وفي محاربة الفقر. ويوفر ديوان الرقابة في حكومة إقليم كردستان التوجيه العام للحفاظ على نظام الضوابط الداخلية وإجراء عمليات المراجعة الخارجية بعد تنفيذ الميزانية.

٢٥ - كيف يمكن الوصول إلى تقرير ديلويت وقراءته؟

يمكن الاطلاع على تقرير ديلويت، المتاح باللغات الإنجليزية والكردية والعربية، وقراءته على الموقع الإلكتروني لحكومة إقليم كردستان: <http://cabinet.gov.krd/>

٢١. ما هو الدور الذي قامت به وزارة الثروات الطبيعية في هذا المشروع؟

تمت مراجعة أرقام قطاع النفط والغاز بطلب مباشر من مجلس شؤون النفط والغاز، وهو السلطة الوحيدة المسؤولة عن التعامل مع شركات التدقيق. بفعل هذا، فإن وزارة الثروات الطبيعية لم تكن لها أي علاقة مباشرة مع شركات مراجعة الحسابات في هذا السياق، حيث تم التعامل مع الوزارة بشكل مستقل باعتبارها جهة معنية مهمة.

ويضم مجلس شؤون النفط والغاز أحزاباً وشخصيات سياسية متعددة في كردستان، وبالتالي يمثل مصالح جميع مكونات الأقاليم. وستتم مراجعة التقارير المقدمة من قبل شركات المراجعة بعناية من قبل المجلس ويتم التعامل معها بأقصى قدر من الاهتمام مما يساعد على سد أي ثغرات في العملية بطريقة سريعة ومهنية وشفافة.

٢٢. هل سيتم التدقيق في المكافآت التي تتلقاها حكومة إقليم كردستان من شركات النفط الدولية؟

بحسب قانون النفط والغاز في إقليم كردستان، تقوم حكومة الإقليم بتوقيع عقود المكافآت والإنتاج لصالحها، من الشركات المنتجة للنفط بالإضافة لمبيعات النفط، كما جاء في الفقرة (٣٠) من المادة ١ من القانون والتي يطلق عليها (العلاوات).

لقد تمت ترسية عملية تقييم مكافآت شركات النفط العالمية على شركة التدقيق العالمية EY. وسوف يتم التحقق من العلاوات التي حصلت عليها الحكومة من عقود مشاركة الإنتاج، واستحقاقات المكافأة الحكومية، وإنفاق هذه العلاوات. وستقدم EY تقريراً عن تدفق الإيرادات يحتوي على الملاحظات المتعلقة باستخدام الأموال المستلمة، وقد تم التواصل مع الجهات المعنية من قبل EY وتم بعث رسائل طلب المعلومات لبدء المراجعة. ومن المنتظر أن تقدم الشركة تقريراً حول التدقيق بهذا الشأن للمجلس الإقليمي في مستقبل قريب، وبعد ذلك تقدم للرأي العام.

٢٣. ما هي عمليات التدقيق التي ينوي المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز على القيام بها كخطوة ثانية؟

بالإضافة للمشاريع الجارية حالياً للتحقق بشكل مستقل من مصاريف الإنتاج وعائدات النفط ومكافآت عقود شركات النفط الدولية، فإن المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز يخطط لتنفيذ خطة شاملة لمراجعة الحسابات لقطاع النفط والغاز، والتي سوف تشمل ما يلي:

- ١- تحليل الفجوات لمختلف العمليات في قطاع النفط والغاز وبلورة وتنفيذ خطة عمل للمجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز.
- ٢- مراجعة التكاليف والنفقات التي تكبدها شركات النفط الدولية.
- ٣- عمليات مراجعة الإنتاج والاستحقاقات لكل حقل نفط.
- ٤- تدقيق المبيعات المحلية والمبادلات.
- ٥- مراجعة مبيعات منتجات التكرير.



٢٦. ما هي خطط الحكومة المستقبلية لقطاع النفط والغاز؟ ما الذي تنوي القيام به لتعزيز قدراتها وتحسين إنتاجها إلى أقصى حد؟

الحكومة ملتزمة بالتطوير المستمر لقطاع النفط والغاز في الإقليم، بهدف تحسين عائداته وضمان الشفافية الكاملة في أدائه، وفق أفضل الممارسات الدولية. ولهذا الغرض، بالإضافة إلى عملية المراجعة والتدقيق، تعتزم الحكومة تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الأخرى في القطاع، وتشمل إعادة تنظيم وتمكين المؤسسات والشركات التالية:

• تشكيل هيئة إدارة صندوق كوردستان للعائدات النفطية والغازية في الإقليم حسب أحكام المادة ٤ من قانون صندوق كوردستان للعائدات النفطية والغازية رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ لغرض تسجيل وتدقيق إجمالي عائدات النفط والغاز للإقليم لإدارة وضمان تحويلها لحساب وزارة المال والاقتصاد، وتدقيق حركة جميع عائدات النفط والغاز، وضمان الشفافية والافصاح عن العمليات المالية.

• تشريع مشروع قانون شركة كوردستان لتسويق النفط (KOMO) الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء وأحيل إلى برلمان كوردستان لكي تقوم هذه الشركة بتسويق النفط الناتج من العمليات النفطية بدلاً من وزارة الثروات الطبيعية.

• تأسيس شركة كوردستان لاستكشاف وإنتاج النفط (KEPCO) للقيام بإبرام اتفاقية الشراكة والتنافس مع غيرها من الشركات للقيام بالعمليات النفطية بدلاً من وزارة الثروات الطبيعية.

ومن شأن هذه الإصلاحات أن تضمن قدرًا أكبر من الحكومة في هذا القطاع، مع تقسيم المسؤوليات وتوزيعها وفقاً لوظائف وتخصصات معينة ومجالات الخبرة.

٢٧. ما الذي تفعله الحكومة من أجل تقليل الاعتماد الاقتصادي والمالي للإقليم على النفط لأدنى حد ممكن؟

تدرك حكومة إقليم كوردستان مخاطر الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل، ولهذا السبب تقوم حالياً بمراجعة وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات على نطاق واسع عبر عائدات القطاعات التي لم تحظ بالاهتمام المطلوب، بما في ذلك الضرائب والجمارك وغيرها من الخدمات المقدمة من قبل الحكومة.

وتنفذ الحكومة كذلك برنامجاً إصلاحياً شاملاً لعدة قطاعات سيشهد إصلاحات وتطوير مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك قطاعات المصارف والتمويل والطاقة والكهرباء وإدارة المياه والنفايات والرعاية الصحية والتعليم.

وعلاوة على ذلك، فإن خطة التنويع الاقتصادي للحكومة ستستثمر بعضاً من عائداتها النفطية لتعزيز قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة، والتي تمتلك كوردستان فيها ميزة تنافسية ملحوظة.

بالإضافة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات غير النفطية، تعتزم الحكومة أيضاً إلى ترشيد إنفاقها وتقليص أوجه القصور، سواء من خلال التعامل الاستراتيجي مع القطاع العام المتضخم، أو الحد من الفساد من خلال التعريف البيومترى وغيرها من المبادرات، أو التقليل من البيروقراطية والروتين عن طريق تبسيط الخدمات الحكومية والاستفادة من الأدوات الإلكترونية.



مستقبل قطاع
النفط في إقليم
كوردستان